١٤٠٪ معدل زيادة أرباح "فيصل الاسلامي" فى الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٢٤م

السيد الأستاذ/ عبد الحميد أبو موسى
محافظ بنك فيصل الإسلامي المصري

أسفرت نتائج أعمال بنك فيصل الإسلامى المصرى خلال التسعة شهور الأولى من العام الجارى عن زيادة إجمالي إيرادات البنك إلى ٢٢,٥١٢ مليار جم مقابل ١٤,٠٧٦ ملياراً خلال ذات الفترة من العام السابق بزيادة قيمتها ٨,٤٣٦ مليار جم ومعدلها ٦٠٪، وارتفعت أرصدة العوائد الموزعة على أصحاب الأوعية والشهادات الادخارية إلى ١٠,٢٣٦ مليار جم مقابل ٧,٤٧٥ ملياراً.

وقد أظهرت المؤشرات المالية ارتفاع صافى أرباح البنك بعد الضرائب بنحو ٤,٨٤٥ مليار جم وبنسبة ١٤٠٪ لتسجل ٨,٣١٨ مليار جم في الفترة (يناير - سبتمبر) من العام الجاري مقابل ٣,٤٧٢ مليار جم لذات الفترة من العام المالي السابق، وارتفع معدل العائد على متوسط الأصول إلى ٤,٢٪ مقابل ٢٪، كما ارتفع معدل العائد على متوسط حقوق الملكية إلى ٢٨,٢٪ مقابل ١٦٪، وارتفع نصيب السهم في الربح إلى ١٣,٢٩٧ جنيه مقابل ٥,٤١٥ جنيه في فترة المقارنة.

وقد أكد الأستاذ/ عبدالحميد أبو موسى – محافظ البنك – أن النتائج المحققة تُعزى إلى تطوير البنك لعملياته والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة والتصدي للمنافسة القوية بالسوق المصرفي، فضلاً عن الإدارة الرشيدة للتكاليف التشغيلية والتمويلية للبنك والتي كانت ضمن عوامل القوة التي عززت من النتائج المالية خصوصاً في ظل البيئة التضخمية الحالية، كما اهتم البنك بإتاحة منتجات وخدمات مصرفية ورقمية مبتكرة بجودة عالية تلبي تطلعات عملاء مصرفنا وتتواكب مع المستجدات التي يشهدها السوق المصرفي المصرى والاقليمي، مع تبسيط إجراءات العمل بالفروع في مختلف المحافظات لضمان سرعة تلبية احتياجات العملاء وتحسين مستوى الخدمة المقدمة الأمر الذي أسهم في اجتذاب فئات جديدة للتعامل مع البنك ليرتفع إجمالي الودائع إلى ما يعادل ١٦٩ مليار جم في ٢٠٢٤/٩/٣٠م بعد أن سجل زيادة مقدارها ٣٨,٦ مليار جم ونسبتها ٢٩,٦٪ مقارنة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣م، وتتوزع أرصدة هذا البند على أكثر من مليونى حساب يديرها البنك لصالح عملائه.

وأشار السيد المحافظ إلى تصاعد إجمالي أصول البنك إلى ما يعادل ٢٢٥,٨ مليار جم مُحققاً زيادة عما كان عليه في نهاية ديسمبر ٢٠٢٣م قيمتها ٤٨,٨ مليار جم ونسبتها ٢٧,٦٪، وفيما يتعلق بإجمالى أرصدة التوظيف والاستثمار فقد بلغ ٢٠٩,٧ مليار جم تمثل نحو ٩٢,٩٪ من إجمالي الأصول، وفيما يخص حقوق الملكية فقد ارتفعت بنحو ١٠,١ مليار جم وبمعدل ٤٠,٨٪ لتصل إلى ٣٥ مليار جم في نهاية سبتمبر ٢٠٢٤م حيث ساهمت الزيادة في هذا البند في دعم القاعدة الرأسمالية وتعزيز قدرة البنك على الالتزام بالمقررات الرقابية، وترتيباً على ذلك فقد سجل معدل كفاية رأس المال المعتمد على المخاطر في نهاية سبتمبر ٢٠٢٤م نحو ٢٣٪ مقابل حد أدنى رقابي قدره ١٢,٥٪، أما المعيار غير المعتمد على المخاطر "الرافعة المالية" فقد جاء بنحو ١٣,٤٪ مقابل ٣٪ حد أدنى مقرر.

وفيما يخص التحول الرقمي، أكد أبوموسى بأن الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية للبنك وتزويدها بأحدث الأنظمة الرقمية يعتبر من الركائز الأساسية لمصرفنا نظراً لاسهامها في تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية التي يقدمها لعملائه من الأفراد والمؤسسات بما يضمن استدامة النمو الذي يحققه في كافة قطاعات العمل المصرفي، وفي هذا السياق أطلق البنك موقعه الإلكتروني بعد تطويره تطويرًا شاملًا بما يُتيح لزوار الموقع تجربة مميزة تلبي احتياجاتهم في الحصول على المعلومات المتعلقة بكافة الخدمات والمنتجات التي يتيحها البنك لعملائه، فضلاً عن قيام البنك بشكل

دوري بتحديث وتطوير البرامج الآلية الخاصة بالمحفظة الالكترونية والأونلاين البنكي لتحسين مستوى الخدمات المتاحة وإضافة أخرى جديدة وهو ما ساهم في زيادة عدد العملاء المشتركين في الخدمات الرقمية، حيث ارتفع عدد العملاء المشتركين في خدمة الانترنت البنكي بنسبة ١٤٪ ليصل إلى ١٥٨,٤ ألف عميل في نهاية سبتمبر ٢٠٢٤م مقارنة بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣م، وارتفع عدد المشتركين بخدمة الموبايل البنكي بنسبة ٢٦,٨٪ ليصل إلى ١٨٥,٣ ألف عميل، كما ارتفع عدد مشتركي خدمة محفظة "فيصل كاش" بنسبة بلغت ٦,٦٪، وفي خطوة تعكس طموحات البنك نحو مزيد من التوسع والتواجد بأهم المناطق الحيوية بكافة محافظات الجمهورية، افتتح البنك مؤخراً فرعه الثاني بمنطقة مصر الجديدة ليصل بذلك العدد الإجمالي للفروع العاملة في مصر إلى ٤٢ فرعاً تنتشر عبر المدن والمحافظات الرئيسية للجمهورية.

وعلى صعيد المسئولية المجتمعية، صرح سيادة المحافظ بأن البنك يسعى دائماً إلى المشاركة والتضامن مع الدولة ومؤسساتها في جميع المبادرات والمشاريع التي تهدف إلى خدمة الوطن والمجتمع معاً من أجل توفير حياة أفضل للفئات الأكثر احتياجاً في مختلف المجالات، وقد بلغ اجمالي المبالغ التي أنفقها البنك في الأنشطة والمبادرات الاجتماعية خلال فترة التسعة شهور الأولى من العام الحالي نحو ٣٤٥ مليون جنيه منها ١٥ مليون جم لصندوق تحيا مصر للمساهمة في دعم الأسر الأولى بالرعاية بكافة محافظات الجمهورية، و١٠ مليون جم لمشروع صكوك الأضاحي والاطعام الذي تشرف عليه وزارة الأوقاف، كما ساهم البنك بنحو ٥ مليون جم في إنشاء المقر الرئيسي لبيت الزكاة والصدقات المصري داخل مشيخة الأزهر، فضلاً عن مساندة قطاع التعليم من خلال دعم العديد من الجامعات الحكومية والمساهمة فى دفع المصروفات الدراسية للطلاب غير القادرين في كليات التجارة بالجامعات المصرية بمبلغ ٢,٥ مليون جم، وجاء قطاع الصحة ضمن القطاعات التي حظيت باهتمام ملحوظ من البنك من خلال المساهمة في إجراء العمليات الجراحية للمرضى ورعاية ودعم العديد من المستشفيات الحكومية منها مستشفى الناس لعلاج أمراض القلب والجهاز الهضمي بمبلغ ٦,٥ مليون جم، ومستشفى شفاء الأورمان لعلاج سرطان الأطفال والكبار بالصعيد بمبلغ ٥,٥ مليون جم، ونحو ٨,٥ مليون جم لقسم الجهاز الهضمي والكبد بمستشفى أحمد ماهر التعليمي، و٢,٥ مليون جم للهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية، و٥,٨ مليون جم للمستشفيات الجامعية بمحافظة سوهاج، و٤,٧ مليون جم لمستشفى حميات الزقازيق، ومليون جنيه لمستشفى حلوان العام قسم الأطفال المبتسرين، ونحو ٢,٣ مليون جم لمستشفى بهية للاكتشاف المبكر وعلاج سرطان الثدي، هذا إلى جانب المساهمة بنحو ٢٨٠ ألف دولار أمريكي لمعهد تيودور بلهارس للأبحاث، و٤٢ ألف دولار لمستشفى الأطفال الجامعي أبو الريش، فضلاً عن دعم مبادرة البنك المركزي المصري لمشروع القضاء على قوائم إنتظار العمليات الجراحية العاجلة بمبلغ ٣٠ مليون جم، وكل ذلك من خلال صندوق الزكاة بالبنك الذي بلغت جملة موارده في نهاية سبتمبر ٢٠٢٤م ما يقرب من ٢ مليار جم.